



الأربع بجهة سوس ماسة درعة بواسطة فضاءات إضراب ووقفه احتجاجا واعتصام للتقابات التعليمية

قررت التقابات التعليمية الأربع الأكد تمثيلية بجهة سوس ماسة درعة، خوض إضراب
جهوي لمدة ٧٢ ساعة أيام ١٦ و ١٧ و ١٨ فبراير ٢٠١٢، مصحوبا بوقفه احتجاجية لنساء
ورجال التعليم يوم ١٦ فبراير ٢٠١٢، مدفوقا باعتصام يوم ١٧ فبراير ٢٠١٢ داخل مبنى
أكاديمية جهة سوس ماسة درعة.

وطالبت التقابات التعليمية الأربع (الجامعة

الوطنية لموظفي التعليم ١ و ش٣، و النقابة الوطنية للتعليم ١ ع ش٣،

والجامعة الحرة للتعليم ١ ع ش٣، و النقابة الوطنية للتعليم ك د ش٣) بالإفراج عه

تقارير الافتتاح التي تعري واقع سوء التدبير بالأكاديمية و بعض نياباتها، وحمل

بياه تأكيدي للتقابات المسؤولة الكاملة للوزارة الوصية عه القطاع عه صمتها و

سلوكها حتى لا يتفاقم الوضع التعليمي بالجهة نحو الأسوأ.

وتحتج الأسرة

التعليمية بالجهة على ما أسمته بمناورات مدير الأكاديمية وإشاراته التأكيدية في

شأن تثبيت العديد من الخروقات والتجاوزات التي تعرفها الجهة ومنها على سبيل

المثال:

تعيينه المتصرفيه والمتصرفيه المساعدية الجرد خارج أقسام ومصالح الأكاديمية، رغم ما تعرفه هذه الأخيرة

عده خصاص في الأطر المتخصصة، مع الاحتفاظ بالمحظوظات والمحظوظيه عه أطر التدريس.

الإقداع على تنقيلات

و تكليفات خارج كل المساطر القانونية و وفق معايير الزبونية و المحسوبة .

استشراء التسبب

والميوعة، وعدم احترام أوقات العمل الإداري داخل الأكاديمية، والتستر على الأشباح (مكتب الاتصال نموذجاً).

التلاعب في تدبير الملفات التأديبية، والتحايل على المساطر لحماية ذوي السوابق من التغيبات المتكررة و غير المبررة (١٢٠ يوماً لأحدهم نموذجاً).

استمرار معاناة شريحة عريضة من نساء ورجال

التعليم بحرمانها من الترقى بالاختيار مع سنتي ٢٠٠٨ و ٢٠٠٩ جراء الحيف في التوظيف، وسوء التدبير الإداري للملف.

عدم إدراج مناطق نائية بالجهة في التعويضات الخاصة بالعالم القروي بالمشروع المقدم من طرف الأكاديمية.

مواصلة الحماية والتستر على الفساد والمفسدين في مصالح الموارد البشرية والمالية داخل الأكاديمية وبعض نيابات الجهة : إنزكان أيت ملول، تارودانت، اشتوكة أيت باها، تيزنيت.

التلاعب

في الإحصاء التربوي الأخير والتزوير في عملية تغيير الإطار ومحاضر ترخيص لمؤسسات التعليم المدرسي الخصوصي.

التلاعب في نتائج الانتقاء الأولي للتباري على رئاسة قسم تدبير الموارد البشرية والشؤون

الإدارية والمالية، عبر الخلط بين المراسيم وإقصاء ذوي الكفاءات العلمية والخبرة المتواجدين بالأكاديمية، وإقحام من لم يستوفي الشروط النظامية.

ضعف القدرة التديبية لمرفق الأكاديمية جراء

إيلاء المسؤولية للمحظوظين والمحظوظات عديمي الكفاءة والخبرة اللامتهين.

استمرار هدر المال العام في

التكويء المستمر مه خلال لجوء الأكاديمية إلى التعاقد مع بعض الإقامات بعينها في تعارض صارخ مع توجهات الوزارة الوصية المؤكدة على إلزامية ترشيد النفقات.

إفراغ التكويء المستمر مه محتواه البيداغوجي،

وغياب إستراتيجية جهوية تراعي حاجيات المستعديف وخصوصيات الجهة، وسط غياب تام لقاعدة معطيات محينة.

إغراق المزيد مه الإكراميات على المحظوظات والمحظوظف دون إعمال المساطر المحددة للتعويضات في تحد خارق للقانون.

النفق في الإعتمادات المخصصة لبعض مشاريع البرنامج الإستعجالي في تواطؤ مفضوح، مع بعض المقاولف بعينهم.

منذ "كعة سندات الطلب" لمقاولات وشركات، لها قرابة مع بعض المسؤولين بالأكاديمية.

التعاقد مع مكاتب خاصة للقيام بمهام تهيء الميزانية ومتابعة تنفيذها شركة "جوك" ب"٩٠٠ ألف درهم" كنموذج.

عدم إرسال التعيينات الخاصة بتوظيفات ٣ غشت، والتأخر في صرف مستحقات المتعاقديف رغم توفر الإعتمادات المالية برسم السنة المالية ٩٠٠٢.

التغاضي مع تنفيذ مقتضيات المرسوم المشترك

بب وزيرف التربية الوطنية والمالية الخاص برفع قيمة منح التلاميذ الداخليف مه ٧٠٠ درهم إلى ١٢٦٠ درهما.

صرف فصول الميزانية عبر سندات الطلب بوفرة عوض اللجوء إلى الصفقات العمومية تأمينا للشفافية

وتماشيا مع روح القانون.

توزيع السكنيات على المقريه خارج مقتضيات المذكرة ٤٠ المؤطرة "٤١ سكنية"،

وكذا التغاضي عن محلي عدد منها إما لمسؤوليتهم أو قرابتهم.

تُبد الأكاديمية خسائر مالية فادحة من

خلال أحكام قضائية جراء عدم تطبيق مسطرة نزح الملكية بطريقة سليمة.